(٣) نحمل الحكومة مسئولية مئات الملايين المصرية المهدرة إن لم يحاكم إبراهيم الإبراهيم « وزارة الاقتصاد والبيان النجم »

حتى عزل إبراهيم الإبراهيم لا يكفى الشعب المصرى ، لابد من محاكمته واسترداد المال المنهوب . كتبت ما يربو على ثلاثين كتابا مطبوعا وأكاد أقول مئات البحوث والمقالات ولكن فى حياتى لم أمر بهذه الحيرة التى أمر بها اليوم فى اختيار عنوان لمقالى هذا .. إنى أحار فى اختيار عنوان له بين كثير مر بخاطرى فى وقت كتابته .

إبراهيم الإبراهيم يصدر بيانا عن إبراهيم الإبراهيم .. وليس بالضرورة أن يكون أمسك قلما ولكن صنائعه الجاهزين قاموا بكل العمل . إن المنتفعين يعرفون جيدا أن انحسار موجته تعنى اختفاءهم وبالطبع زوال مكاسبهم الشخصية وهؤلاء عادة لا علاقة لهم بالوطنية أو القيم دينية واجتماعية أو أى شىء .

يا لسخرية القدر حكومة الكويت لم تصدر بيانا لحساب إبراهيم الإبراهيم وحكومة مصر أصدرت البيان الذى أضحك الناس وأبكاهم وشر المصائب ما يضحك .

« الكارثة » اسم الشهرة لها « إبراهيم الإبراهيم »

والاسم الأصلى « الحكومة المصرية » بما تضمه من بعض الكبار ممن يتسترون عليه ويملون له ، فواحد يطلب تثبيته كما ثبت سيفه فى جرابه ، وآخر يكاد يحلف بكل عزيز أن البنك المذكور مركزه سليم ويقسم مرة أخرى أنه لا يدافع عن إبراهيم الإبراهيم .. على أن البيان غير رسمى لسببين :

(١) أنه خلا من الكليشيه الوزارى التقليدى أى عبارة (بتوجيه السيد

الرئيس) وحسنا فعل لان رئيس جمهورية مصر ، من المستحيل أن يمرغ اسمها العريق فى الوحل الذى يلطخ به إبراهيم الإبراهيم كل من يدنو منه .

(٢)أنه بيان بلا إمضاء يحدد المسئولية التاريخية والمسئولية القانونية . ومادام وزير الاقتصاد لم يوقع البيان فهو بلاشك من إنشاء « النجم الثاقب » . أو « الكوكب الذهبى » الذى لم ينس الناس بعد ، جوائزه المريبة وأصحابها ..

وهذا البيان بداية النهاية إن شاء الله [١] .. وغدا يشهد الإبراهيم وأعوانه الخاتمة الوبيلة إذا الكواكب انتثرت .. وإذا النجوم انكدرت .. وإذا الوحوش حشرت .. وإذا الصحف نشرت .. وإذا الجحيم سعرت .. (ليحق الحق ويبطل الباطل ولو كره المجرمون) .

(ويجادل الذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحق) ٥٦ ك الكهف . ولكن الله الذى اسمه الحق (يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فإذا هو زاهق) .

ليتنا بلا حكومة فشعب بلا حكومة خير من حكومة تحمى اللصوص

إن رئيس الرقابة الإدارية التى كتبت التقرير بدرجة وزير ، وتابع رأسا لرئاسة الوزارة فكيف تطعن فيه الحكومة وتقول : إن تقريره تحريات قابلة للخطأ والصواب !!

لحساب من هذا الكلام غير المدرك وغير الذكى ؟

لقد قالت هيئة الأمن القومى والمباحث العامة : (**إنه يعمل ضد مصلحة**

---

(١) تحققت هذه النظرية بفضل الله .

مصر) هل هذان أيضا من باب التحريات أو الاثبات ؟

ولو كتبت الرقابة الإدارية هذا التقرير ضد مواطن مصرى ، لاختفى وراء الشمس باعتبارها « جريمة » وتحريات الهيئتين عين الصواب ..

وأتذكر بيرم التونسى الذى صور الكيل بكيلين أبلغ تصوير فى قوله :

أربع عساكر جبابرة يفتحوا برلين
ساحبين بتاعة حلاوة جاية من شربين
شايله على كتفها عيل عينيه وارمين
والصاج على مخها
يرقص شمال ويمين
إيه الحاية يابيه ؟ خالفت الجوانين
اشمعنى مليون حرامى فى البلد
سارحين

يقول نجم البيان ، أو البيان النجم : (إن تقرير الرقابة الإدارية قد كتب منذ سبع سنوات) أى عفا الله عما سلف . ونسى البيان ، النجم إنه بهذا يفجر أسئلة تدمغه .. مثلا :

إذا كان تقرير الرقابة الإدارية مضى عليه سبع سنوات .. كيف استمر إبراهيم الإبراهيم سبع سنوات على كرسيه فى البنك ؟ ولو أن إنسانا يحس لاستقال على الأقل قبل أن يقال حتى ولو كان تقرير الرقابة تحريات كما يقول بيان وزارة الاقتصاد .

إن أكبر دليل على صدق تقرير الرقابة الإدارية أن البنك تدهور من سيء الى أسوأ على امتداد السنوات السبع العجاف لأن الأسلوب لم يتغير وكيف ورئيس البنك لم يتغير إلا إلى الأدهى .

وما رأيكم دام فضلكم فى بيان الرقابة سنة ١٩٨٤ الذى أيد الوقائع الواردة فى التقرير الأول ؟ (التقرير رقم ٦٧٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣٠) وسوف نتناوله بالتفصيل فيما بعد .

ويقول البيان فى تضليل : (قام البنك المركزى المصرى بإخطار السلطات العليا بما تم اتخاذه فى شأن تقرير الرقابة الإدارية المشار إليه .. وقد رأت السلطات العليا وقتئذ تغيير نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربى الإفريقى الدولى الممثل للجانب المصرى بآخر) .

(وما تم اتخاذه) الوارد فى البيان النجم هو أن محافظ البنك المركزى أرسل تقرير الرقابة إلى الاقتصادى بهير أنسى ممثل الجانب المصرى يسأله رأيه فى الوقائع الواردة فى التقرير فأكدها وأضاف إليها كما فصلت هذا فى مقالى رقم (٢) فكان جزاؤه العزل !!

إن تقرير الرقابة ضد إبراهيم الإبراهيم .. وبيان وزارة الاقتصاد يزهو بأن تقرير الرقابة أخذ مجراه من التحقيق والتوثيق والدليل **عزل ممثل الجانب المصرى وليس إبراهيم الإبراهيم الكويتى** !! مرحى مرحى ..

لقد انحرفتم بالسلطة فأنزلتم العقوبة . على المستقيم دون المنحرف فى بغى نرفضه .. وعلى الباغى تدور الدوائر ..

ويقول البيان النجم : إن عزل ممثل الجانب المصرى (نظرا لما توافر لدى السلطات من اقتناع أن هذا الممثل قد شارك بتصرفاته فى بعض المخالفات التى أوردتها الرقابة الإدارية فى تقريرها) .

لنقف وقفة عند الالفاظ :

اقتناع ـــــ **شارك** ـــــ **بعض المخالفات** ـــــ

لماذا إذن لم يعزل الفاعل الأصلى عن البعض الأكبر من المخالفات ؟ سؤال يحتاج إلى جواب أليس كذلك ؟

وإذا كانت المشاركة توجب العزل والإبعاد فلماذا لا تنسحب على الذين فعلوا أصلا ..

تحت يدى خطاب من الذين يمثلون البنك المركزى :

السادة : محمد زكى العرابى ـ عبدالحميد قبودان ـ محمد مصطفى البيومى .

والخطاب مؤرخ فى ٥/٢/١٩٨٠ وموجه إلى السيد نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ـ البنك العربى الإفريقى أى إلى السيد بهير أنسى كبش الفداء ، يقولون فيه :

(١) إن الجزء الأكبر من حجم التسهيلات منحت على المكشوف .
(٢) عدم إظهار البيانات الإحصائية التوضيحية التى تعكس سير الحسابات منذ منح التسهيلات لا يوفر إمكانيات الوقوف على مدى سلامة استخدام التسهيلات أو مدى ما يشوب هذه الحسابات من جمود .

(٣) عدم إيضاح الإمكانيات المالية والسمعة التجارية للعملاء .
(٤) عدم استخدام الحدود المصرح بها لفتح اعتمادات مستندية بينما يصرح بالتجاوز للسحب على المكشوف إلخ الخطاب الذى ختمه كاتبوه بقولهم :

(وقد تتفقون معنا فى وجوب التوصية بتكليف السادة مراقبى الحسابات بإجراء فحص شامل لجميع التسهيلات والقروض الممنوحة حتى ٣١/١٢/١٩٧٩ من المركز الرئيسى للبنك وفروعه إلخ .. إمضاءات .

فلما ألغيت الرقابة الإدارية ، تراجعوا .. واستمروا فى مواقعهم إلى أن نقل السيد/ زكى العرابى إلى بنك التنمية وواصل الآخران .

نعود إلى البيان النجم :

السيد / بهير أنسى تم تغييره لما توافر لدى السلطات من اقتناع !!

هى المسألة اقتناع يا سادة أم أدلة ومستندات ماذا تعنون بكلمة « اقتناع » أفصحوا فتح الله عليكم ..

لقد خلا تقرير الرقابة الإدارية المكون من ٢٨ صفحة من أى مأخذ على نائب رئيس البنك وانصب كله على رئيس البنك فكيف يؤدى « التحليل » و« الإجراءات الملائمة » إلى **تغيير السليم وإبقاء المنحرف المجرح الذى تشير إليه أصابع الاتهام ؟**

يقول البيان النجم : إن البنك الإفريقى العربى لم يكن خاضعا فى ذلك التاريخ لإشراف البنك المركزى المصرى وبعد تقرير الرقابة الإدارية (تقرر إخضاع البنك الإفريقى العربى الدولى لأحكام قانون البنوك والائتمان وتم تكليف مجموعة تفتيش من البنك المركزى المصرى بالتفتيش على أعمال البنك المذكور) .

إذن هناك تغير حدث بعد تقرير الرقابة الإدارية الذى وضعته الحكومة موضع الشك بين الخطأ والصواب .

إذن الرقابة الإدارية صادقة بدلالة التغيير وهنا يخيم الذهول على كل مقاييس المنطق .. **لماذا إذن ألغيت الرقابة الإدارية ؟**

أتحداكم أن تظهروا التحليل الذى تتحدثون عنه . إن هذا البلد برىء منكم لأن الرائد لا يكذب أهله ، وأنتم لم تصدقوه القول ، ولم تحترموا عقله ولم تحترموا ماله ، ومصلحته ، ولم تحترموا حقه على أرضه وأحقيته بها ..

نكلتم بالمواطن المصرى وأمليتم لمن شرب الطلا فى أقداحنا وأحال أجهزتنا من رقابة إدارية وأمن قومى ومباحث إلى لغو كلام . ومشى على أرضنا مستهزئا ، ولو استطاع مشى على الأهرام .. لا كان ..

أما إذا لم تظهروا التحليل المزعوم والدليل المعكوف فإن الإنسان المصرى من حقه إن يرفع أمركم إلى القضاء لأنكم اتهمتموه بما ليس فيه تغطية لصديقكم **وصديق أعدائكم على السواء** .

لقد أعلن مراقبو الحسابات فى ص ١٩ ملحوظة رقم ٤ على الميزانية أن (إحدى الدول فى الآونة الأخيرة قد تسببت الظروف السياسية والاقتصادية التى سادتها فى إيجاد نوع من عدم التأكد فى توقيت سداد أقساط وفوائد القروض الممنوحة من البنك لتلك الدولة والتى بلغت قيمتها الصافية فى تاريخ الميزانية ١٥٠ مليون دولار أمريكى (مائة وخمسين دولارا) .

نريد بيانا من وزير الاقتصاد عن هذه المائة والخمسين **مليونا المجهلة** .. أليس هذا حقا من حقوقنا نحن دافعى الضرائب وأبناء البلد الذى يسهم بنسبة ٤٢,٨ من رأس مال البنك المنحوس ؟

هذه الملايين المعدومة أما كانت مصر أحق بها ؟

يقول البيان النجم : إن مراقبى الحسابات قد طلبا تدعيم مخصصات البنك عن عام ٨٥ وأن حساب الأرباح والخسائر يبين على الوجه الصحيح أعمال البنك .

إذن إليك أيها الشعب المصرى المبتلى ، الميزانية إياها من واقع تقرير الميزانية الذى كان يتكتمه إبراهيم الإبراهيم وحصلت عليه :

(١) خسائر البنك الرئيسى سنة ١٩٨٥ حجمها ٩٧,٨٨١ مليونا (سبعة وتسعون مليون دولار أمريكى وثمانمائة وواحد وثمانون الف دولار) تقرير البنك ص ٢٧ .

(٢) بنك البحرين العربى الإفريقى بالمنامة ، ويسهم فيه بنسبة ٦٠,٩ ٪ فى رأس مال قدره مائة وسبعة مليون دولار وقد هوت أرباحه من ١٥,٨ مليون دولار فى سنة ١٩٨٤ الى ٣٥٣ الف دولار سنة ١٩٨٥ بانخفاض يبلغ نسبته ٩٧,٨ ٪ .

ومع هذا وافق البنك المركزى على زيادة حصة البنك فى رأس المال بمبلغ ٣٧,٧ مليون دفعها أو تنازل عنها لتصبح مساهمة البنك بنسبة ٧٤,٥ ٪ .. ويقرر البنك بعد ذلك تحويل البنك إلى فرع !

- **تقرير البنك ص ٣٢ ، ٣٣**
- **مجلة Meeds عدد اغسطس سنة ١٩٨٦**

(٣) قال التقرير السنوى للبنك سنة ١٩٨٥ عن اقتصاد تونس :

« إن الدين الخارجى ارتفع إلى ٥٠ ٪ من الناتج المحلى كما انخفضت الاحتياطيات من النقد الأجنبى فى صيف عام ١٩٨٥ إلى حد يكفى لتغطية الاستيراد لمدة أربعة أيام فقط » « ص ٨ من التقرير » .

ومع هذا وافق البنك المركزى على إنشاء بنك فى تونس برأس مال ١٠٠ مائة مليون دولار باسم بنك تونس العربى الإفريقى وتم سداد مبلغ ٢٥ مليونا من مصر ونسبة مساهمة البنك ٩٩,٩٩ ٪ !!

هل يعقل هذا ؟ ولم يفطن البنك المركزى أن وراء هذا قصة .. فإبراهيم الإبراهيم يرأس بنكا فى تونس .

وهنا دبر إبراهيم الإبراهيم أن ينشىء البنك الإفريقى العربى فى مصر الذى يقول عنه البيان النجم (شركة مساهمة مصرية) بنكا فى تونس وبعد هذا يعطى هذا البنك قرضا للبنك الأول الذى يرأسه إبراهيم الإبراهيم وله قصة تروى فيما بعد ..

ويبدو كأنه يملك البنكين فهو يتصرف كما يشاء والبنك المركزى (موافقون) .

وهكذا تفقد مصر الملايين هنا وهناك حيث ينشىء إبراهيم الإبراهيم الفروع فى ظاهرها الرحمة وفى باطنها العذاب والخراب .. إذ أن مصر ممثلة فى البنك المركزى قد تحملت فى سنة ١٩٨٥ وهى التى يقول تقرير البنك ص ٤ ـ ٥ إنها عاجزة ومعسرة فى النقد الأجنبي .. مصر هذه التى يصفونها بالعجز والإعسار تحملت بسبب إبراهيم الإبراهيم سنة ١٩٨٥ ، الآتى :

- ٢٥ مليونا « دولار » سداد نصيبها فى زيادة رأس مال البنك من ١٥٠ مليون الى ٢٠٠ مليون .
- ١٠٠ مليون دولار سددتها سنة ١٩٨٦ نصيبها فى سداد رأس مال البنك بعد خسارته التى بلغت سنة ١٩٨٥ ٩٧,٨٨١ مليون دولار .
- ٣٠ مليون دولار لسداد زيادة رأس مال بنك البحرين .
- ٢٥ مليون دولار لسداد نصيبها فى رأس مال بنك تونس المزمع انشاؤه كدفعة أولى .
- ١٥٠ مليون دولار قروضا سيادية اعترف البنك بعدم التأكد من سدادها .

٣٣٠ مليون دولار

لا يكفى الشعب المصرى أن يعزل إبراهيم الإبراهيم ليرتع فى هذه الملايين بعد خروجه ولكننا نطالب بمحاكمته واسترداد مالنا المنهوب ..

يقول البيان النجم (إن طلب الإحاطة المقدم من الأستاذ إبراهيم شكرى أعقبه مقابلة وزير الاقتصاد له بغية توضيح تفاصيل الموضوع) .

ولا أحسب أن التفاصيل التى ذكرها نائب كالأستاذ إبراهيم شكرى يعلم ماتحت الجلد فى الموضوع ، قد استوعبها الوزير ثم تصدر وزارته هذا البيان إن لم يكن كتبه فهو الذى اعتمده على أقل تقدير ، أو استوعبها للذكرى ثم ترك لإبراهيم الإبراهيم وأعوانه من (النجوم) الثواقب كتابة البيان إياه فإذا به **بيان خيبان بالعامية المصرية أى خائب بالعربية الفصحى** ماكاد الشعب المصرى يقرؤه حتى ترحم على الأمل فى الإصلاح لأن هذا الأمل كان قبل البيان ذماء من روح ، ونسيسا فى قلب مجروح .

وهكذا كشف البيان الحكومة وإبراهيمها معا فتردى فى هوة عميقة حين ظن أنه خرج من المأزق الصعب .

يقول البيان النجم (إن الأجهزة الرقابية الفنية الوحيدة القادرة على تقويم أعمال الجهاز المصرفى هى البنك المركزى المصرى وهو يقوم بدوره كاملا فى هذا المضمار) .

وهنا أنشر المذكرة التى كتبها السيد نجم محافظ البنك المركزى حاليا حين كان نائب محافظ البنك المركزى والتى يقول فيها حرفيا بعد أن شرح المؤامرات التى تحاك لمصر من خارجها :

(**وفى ضوء ماتقدم وحتى لا نجد أنفسنا محاصرين فى الأسواق الدولية من كافة الجهات المتشددة ، فإنه من المقترح السير قدما فى إنشاء البنك المصرى العالمى ، على أساس المساهمات المصرية فى كل من المصرف العربى الدولى ، والبنك العربى الإفريقى الدولى وعلى أن تشترى مصر حصة ليبيا فى المصرف العربى الدولى وحصة كل من الدول الأخرى المساهمة فى البنكين إذا أبدت تلك الدول رغبتها فى عدم الاستمرار فى مساهماتها فى تلك المؤسسات**

ويساعد هذا الاقتراح فى علاج الأوضاع المتدهورة فى البنكين المذكورين نتيجة سيطرة الجانب غير المصرى على إدارتها وعدم تكريس الجهد والوقت اللازم للعمل فيها) .

وفى الآتي : عرض تقارير تفتيش البنك المركزى سنة ١٩٨٤ على البنك الإفريقى العربى والتى تدين إبراهيم الإبراهيم .
أرجو وزير الاقتصاد أن يقرأ ما كتبه السيد نجم أكثر من مرة ويقارن بينه وبين البيان النجم .
ويقول البيان : (البنك العربى الإفريقى الدولى شركة مساهمة مصرية خاضعة لرقابة البنك المركزى) .

إذن كيف يكون رئيسها غير مصرى ؟ وإذا غلبت أخلاق القرية على السياسة المصرية وارتضت كرما أو تكرما أن يكون رئيس البنك « كويتيا » لماذا لا تتبادل مصر والكويت الرئاسة ؟

هل ترضى الكويت باعتبارها متساوية مع مصر فى نسبة رأس المال ، أن يكون رئيس البنك مصريا من تاريخ إنشائه سنة ١٩٦٤ حتى اليوم ؟ أيها القائمون بالأمر فينا أو الأوصياء علينا ؟

على أن البنك مادام (شركة مساهمة مصرية) فرئيسه موظف لدى مصر تستطيع عزله فى أى وقت إذا انحرف بسلطة وظيفته . فما هذا الذى يحدث إذن ؟

وفى القضايا التى تزكم رائحتها الأنوف ، تكون هناك شماعات جاهزة مثل « تصفية الحسابات الشخصية » ، ومثل « الحقد الاشتراكى » ومثل الرغبة . فى الغنيمة إلخ ـ إذن هناك غنيمة ـ فما رأى أصحاب الشماعات التقليدية فى الصحف الأجنبية مثل : Middle East Money .
ومثل : Meeds التى تقول فى معرض حديثها عن بنك البحرين (ويملك الأغلبية فى هذا البنك ، بنك مصر العربى الإفريقى بالقاهرة والذى سجل خسارة مجهلة بلغت ٩٦,٩ مليونا حتى نهاية ١٩٨٥ . ولقد زاد البنك العربى

الإفريقى ، نصيبه فى بنك البحرين العربى الإفريقى من ٦٠,٩ ٪ إلى ٧٣,٦ ٪ .

ويذكر التقرير السنوى للبنك العربى الإفريقى أنه بعد إتمام الدرسات اللازمة سيتحول بنك البحرين العربى الإفريقى إلى فرع . وتفيد المصادر فى « المنامة » أن دراسة الجدوى مازالت تجرى ، إلا أن وضع البنك لم يتغير رسميا بعد . ويرفض مسئولو البنك ، التعليق على نتائج البنك لذلك على احتمال تحويله إلى فرع :

نتائج بنك البحرين العربى الإفريقى « بالمليون دولار »

	١٩٨٤	١٩٨٥	نسبة التغير
مجموع الأصول	١٥٥٨,٧	١١١٣,٥	- ٢٨,٦
القروض	٨١٩	٦١١,٨	- ٢٥,٣
احتياطيات ومصاريف أخرى	٨,١	١٨,١	+ ١٢٣,٥
صافى الدخل	١٥,٨	,٣٥	- ٩٧,٨

هذه صحف أجنبية

على أن رئيس الحكومة الدكتور على لطفى فى حديث له بمجلة اكتوبر ١٩٨٦/٩/٧ يقول : (**فلتكشف صحف المعارضة كل مرتش فاسد أو مستغل ولكن بعد التأكد قبل النشر ، لأن لكل إنسان حقوقه وسمعته .**

عندما يكون لدى صحف المعارضة ما يثبت أن أحدا فى الحكومة وأنا أولهم ، مستغل أو فاسد أو منحرف أو مرتش فأنا أرجوهم أن ينشروا هذا) .

وإبراهيم الإبراهيم ثبت بالأدلة القاطعة أنه مستغل مهرب متهرب تقول هيئة الأمن القومى والمباحث العامة :

إنه يعمل ضد مصر .

وتقول فيه الرقابة الإدارية التابعة لرئاسة الوزارة ما بيناه ، فما هو قرار

الدكتور على لطفى بصفته رئيس الحكومة ؟

نعود مرة ثانية إلى البيان :

يتناقض النجم مع نفسه أقصد البيان النجم فيقول : إن الزيادة فى رأس المال التى تكبدت مصر نحو نصفها (جاءت لمقابلة الاحتياطات التمويلية ولتدعيم المركز المالى السليم للبنك وتأكيدا للتعاون العربى فى مجال التنمية الاقتصادية) .

وهذا يناقض تقرير تفتيش البنك المركزى فى ١٩٨٤/٣/٣ وله وقفة تفصيلية ..

هل المسألة الاحتياطات التمويلية أم تغطية خسارة حجمها ٩٧.٧ مليون دولار ؟

هل للتعاون العربى فى مجال التنمية الاقتصادية أم لتهريب الأموال إلى الخارج تحت اسم إنشاء فروع ؟ وهل مصر ليست من التعاون العربى أين التنمية التى أضافها لها البنك منذ تولى رئاسته إبراهيم الإبراهيم منذ سنة ١٩٧٧ حتى الآن ..

هنا اذن تمويه مقصود فى البيان ومغالطة متعمدة ولكنها مكشوفة .. وما دلالة إن ارتفع نصيب مصر فى زيادة رأس المال من ٤٢,٤ الى ٤٢,٨١ .

أليس معناه أن باقى الدول رفضت تغطية الخسائر فغطتها مصر بما يقابل رفع نسبتها فى رأس المال ؟

ثم ما فائدة هذه النسبة إذا كان إبراهيم الإبراهيم قلص تمثيل مصر فاقتصر على عضوين فى مجلس الإدارة حين يمثل الكويت أربعة ، ويمثل كلا من السعودية والأردن عضو ونسبة كل منهما ١ ٪ (واحد فى المائة) من رأس المال .

كيف صنع إبراهيم الإبراهيم هذا تحت سمع البنك المركزى المصرى

وبصره الذى قامت ادارة الرقابة على البنوك ، بالتفتيش على البنك الإفريقى العربى فى ١٩٨٣/١٢/٢ وانتهى فى ١٩٨٤/٣/٣ وأدانته مما يستحق أن يفرد له البحث كما أشرنا .

ثم ما رأي البيان النجم وأصحابه فى هذه الحقائق .

البنك الإفريقى العربى من واقع تقرير التفتيش عليه بمعرفة إدارة الرقابة على البنوك بالبنك المركزى .. لمحة فقط .

	القيمة بالمليون دولار	النسبة ٪
● التسهيلات الممنوحة لعملاءء داخل مصر	٩٩,٨	١٥
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بالدول العربية	٣٠ / ٥٢٨	٨٠
● التسهيلات الممنوحة لعملاء بدول أخرى	٣٣,٧٠	٥
	٦٦١,٨	٪ ١٠٠

أى أن مصر التى تسهم رسميا بنسبة ٤٢,٨ ٪ فى رأس مال البنك ويسهم المصريون فى إيداعات البنك بنسبة ٥٧ ٪ لا تمنح من التسهيلات الا ١٥ ٪ حين يمنح دول الخليج ٨٠ ٪ من التسهيلات .

إن معظم الديون المعدومة التى تقدر بثلاثمائة مليون دولار والتى سحبها إبراهيم الإبراهيم الى الخارج **أموال مصرية منحت تسهيلات لعملاء غير مصريين** ولو وجدت مصر التى ينظرون إليها كدولة مديونة مأزومة من يحفظ عليها مالها ويحاسب الآخرين على هذا المال لما وصلت إلى هذا الدرك .

وبعد البيان جاء الإعلان عن سنوات القوة !!

ان التاريخ يعيد نفسه فالأفاقون يدخلون دائما من الأبواب الخلفية للسلطة مستخدمين سلاح الإعلانات كنصف الصفحة التى ظهرت فى الصحف القومية وغيرها والتى تضمنت تمويها سنكشف عنه .

بل وزاد إبراهيم الإبراهيم انه يصدر مجلة اسمها مجلة « اليوم » وبدون ترخيص وتفصيل هذا فى قادم بإذن الله .

● سلاح توظيف الأولاد والأقارب : والقائمة طويلة سننشرها بالتفصيل .
● سلاح المشاركة لبعض من فى السلطة .
● سلاح القضايا على من يفضح خبيئة أمرهم ويرتفع على التطويع والإغراء المادى المتوسع على حساب مصر .

وبعد فهذا هو البيان النجم أو هذا هو نص وزارة الاقتصاد .

وأما نص الشاعر الشعبى أحمد فؤاد نجم صاحب القصيدة المشهورة (**بيان هام**) وكأنه ، بحس الفنان ، كان يرى بالأمس مانحن فيه اليوم . فالشعب المصرى مبتلى بالبيانات والاستفتاءات ولكنه لحسن الحظ ، **لا يصدقها** .

نأخذ من قصيدة الشاعر أحمد فؤاد نجم أقباسا فقط :

بيـــان هـــام
لان المخبـــى ظـــهر واستبـان
وكـل الحقيقـة بـدت للـعيان
عن المحســوبيــة وعن كيت وكــان
ظهـر فى المدينـة وكـأنـه الطـوفـان
وغــرق مــراكـب وســوح غيطـان
إليكـم بيــانــى كمــا هــو أت
جمـيــع المسـائـل تمـام التمـام
أنا بطبعى ضد السمـاسرة الكبـار
بحكـم المنـافسـة وحكـم الجـوار
لكن مش فى طبعى أرسم فضيحة
لـواحد زميـلى هبش كـام صفيحـة
ما كل الزمايل بتهبش صفايح .. الـخ

لم يبالغ رفائيل صنوع حين سمى الشعب المصرى (أبو الغلب) .

هذا هو البيان

وهكذا ناسبت الجريمة ،الحكومة ، مرتين (وبقينا حبايب) المرة الأولى فى مسرحية « ريا وسكينة » « والأخرى فى بيان وزارة الاقتصاد) .